

١٤

/ /

الرقم:
التاريخ:
الموضوع:
الشروعات:



المملكة العربية السعودية

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
جمعية إكرام لحفظ الطعام بمكة
مسجلة برقم (1024)

دليل سياسة تعارض المصالح
في جمعية إكرام لحفظ الطعام
بمكة المكرمة

جَمِيعَتُكُلُّهُ لَحْفَظُ الْطَّعَامِ

مسجلة برقم ١٠٢٤



دليل سياسة تعارض المصالح في جمعية إكرام لحفظ الطعام

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم؛ أما بعد:

فقد أقر مجلس إدارة في جمعية إكرام لحفظ الطعام بمكة المكرمة في الاجتماع رقم (٣٩/٠٣) المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٥/٢/٤٣٩ هـ الموافق: ١٤/١١/٢٠١٧ م مذكرة :سياسة تعارض المصالح في جمعية إكرام لحفظ الطعام ، وذلك على النحو التالي:

١) تمهيد:

♦ تحترم جمعية إكرام لحفظ الطعام خصوصية كل شخص يعمل لصالحها وتعتبر ما يقوم به من تصرفات خارج إطار العمل ليس من اهتمامها إلا أن الجمعية ترى أن المصالح الشخصية لمن يعمل لصالحها أثناء ممارسة أي نشطة اجتماعية أو مالية أو غيرها قد تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوعيتها أو ولائها للجمعية مما قد ينشأ معه تعارض في المصالح.

♦ تؤمن جمعية إكرام لحفظ الطعام بقييمها ومبادئها المتمثلة في التزاهة والعمل الجماعي والعناء والمبادرة والإنجاز، وتأتي سياسة تعارض المصالح الصادرة عن الجمعية؛ لتعزيز تلك القيم وحمايتها، وذلك لتفادي أن تؤثر المصلحة الشخصية أو العائلية أو المهنية لأي شخص يعمل لصالح الجمعية على أداء واجباته تجاه الجمعية أو أن يتحصل من خلال تلك المصالح على مكاسب على حساب الجمعية.

٢) نطاق وأهداف السياسة:

ـ مع عدم الإخلال بما جاء في التشريعات والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية التي تحكم تعارض المصالح، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية، واللائحة الأساسية للجمعية، تأتي هذه السياسة استكمالاً لها، دون أن تحل محلها.

ـ تطبق هذه السياسة على كل شخص يعمل لصالح الجمعية، ويشمل ذلك أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، ومديري الجمعية التنفيذيين ، وجميع موظفيها ومتطوعيها.

مسجلة برقم ١٠٢٤



الرقم:
التاريخ:
الموضوع:
الشفواعات:

يشمل تعارض المصالح، ما يتعلق بالأشخاص أنفسهم المذكورين في الفقرة السابقة ومصالح أي شخص آخر تكون له علاقة شخصية بهم ويشمل هؤلاء الزوجة، الأبناء، الوالدين، الأشقاء، أو غيرهم من أفراد العائلة.

تعد هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من الوثائق التي تربط الجمعية بالأشخاص العاملين لصالحها سواء كانت تلك الوثائق قرارات تعين أو عقود عمل.

تضمن الجمعية العقود التي تبرمها مع استشارييها الخارجيين أو غيرهم، نصوصاً تنظم تعارض المصالح بما يتفق مع أحکام هذه السياسة.

هدف هذه السياسة إلى حماية الجمعية وسمعتها ومن يعمل لصالحها من أي أشكال تعارض المصالح السلبية التي قد تنشأ بسبب عدم الإفصاح.

(٣) مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الخاصة بسياسة تنظيم تعارض المصالح:

- إدارة تعارض المصالح أحد الاختصاصات الرئيسية لمجلس الإدارة.
- يجوز للمجلس تكوين لجان محددة أو تكليف أحد جلاته المنشقة من المجلس للنظر في المسائل التي من المحتمل أن تنتهي على تعارض مصالح مع مراعاة متطلبات استقلالية تلك اللجنة.
- لا يكون الشخص في حالة تعارض مصالح إلا إذا قرر مجلس إدارة الجمعية فيما يخص تعاملات الجمعية مع الغير أو تعاملات أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين في الجمعية أن الحالة تنتهي على تعارض مصالح ، وتكون صلاحية القرار مع المسؤول التنفيذي بخصوص باقي موظفي الجمعية.

- يجوز لمجلس الإدارة وفقاً لسلطته التقديرية أن يقرر -بشأن كل حالة على حدة- الإعفاء من المسؤولية عند تعارض المصالح الذي قد ينشأ عرضياً من حين لآخر في سياق نشاطات الشخص وقراراته المعتادة، أو الذي قد ينشأ في سياق عمله مع الجمعية ، سواء ما يتعلق بمصالح مالية أو بمصالح تعيقه عن القيام بواجبه في التصرف على أكمل وجه بما يتواافق مع مصالح الجمعية.

- عندما يقرر مجلس الإدارة أن الحالة تعارض مصالح، يلتزم صاحب المصلحة المتعارضة بتصحيح وضعه وبجميع الإجراءات التي يقررها مجلس الإدارة وإتباع الإجراءات المنظمة لذلك.



الرقم:
التاريخ:
الموضوع:
الشروعات:

▪ مجلس إدارة الجمعية صلاحية إيقاع الجزاءات على مخالفي هذه السياسة، ورفع القضايا الجنائية والحقوقية للمطالبة بالأضرار التي قد تنتهي عن عدم التزام جميع ذوي العلاقة بها.

▪ مجلس الإدارة هو المخول في تفسير أحكام هذه السياسة على أن لا يتعارض ذلك مع الأنظمة السارية واللائحة الأساسية للجمعية وأنظمة الجهات المشرفة.

▪ يعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة، ويبلغ جميع موظفي الجمعية وتكون نافذة من تاريخ الإبلاغ.

▪ يتولى مجلس الإدارة التأكد من تنفيذ هذه السياسة والعمل بمحاجتها وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

٤) حالات تعارض المصالح:

❖ لا يعني وجود مصلحة لشخص يعمل لصالح الجمعية في أي نشاط يتعلق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالجمعية، قيام تعارض في المصالح بين الطرفين. ولكن قد ينشأ تعارض المصالح عندما يطلب من يعمل لصالح الجمعية أن يدي رأياً، أو يتخد قراراً، أو يقوم بتصرف لمصلحة الجمعية.

❖ تكون لديه في نفس الوقت إما مصلحة تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالرأي المطلوب منه إبداؤه، أو بالتصرف المطلوب منه اتخاذها، أو أن يكون لديه التزام تجاه طرف آخر غير الجمعية يتعلق بهذا الرأي أو القرار أو التصرف. إذ تطوي حالات تعارض المصالح على انتهاء للسرية، وإساءة لاستعمال الثقة، وتحقيق مكاسب شخصية، وزعزعة الولاء للجمعية.

❖ هذه السياسة تضع أمثلة لمعايير سلوكية لعدد من المواقف إلا أنها بالضرورة لا تغطي جميع المواقف الأخرى المحتمل حدوثها، ويتحتم على كل من يعمل لصالح الجمعية التصرف من تلقاء نفسه بصورة تتماشى مع هذه السياسة، وتجنب ما قد يبدو أنه سلوك يخالف هذه السياسة.

مسجلة برقم ١٠٢٤



ومن الأمثلة على حالات التعارض ما يلي:

- ١) ينشأ تضارب المصالح مثلاً في حالة أن عضو مجلس الإدارة أو عضو أي لجنة من لجانه أو أي من موظفي الجمعية مشاركاً في أو له صلة بأي نشاط، أو له مصلحة شخصية أو مصلحة تنظيمية أو مهنية في أي عمل أو نشاط قد يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على موضوعية قرارات ذلك العضو أو الموظف أو على قدراته في تأدية واجباته ومسؤولياته تجاه الجمعية.
- ٢) ينشأ التعارض في المصالح أيضاً في حالة أن عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين يتلقى أو يحصل على مكاسب شخصية من أي طرف آخر سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مستفيداً من موقعه ومشاركته في إدارة شؤون الجمعية.
- ٣) قد ينشأ التعارض في المصالح من خلال الاستفادة المادية من خلال الدخول في معاملات مادية بالبيع أو الشراء أو التأجير للجمعية.
- ٤) أيضاً قد ينشأ التعارض في المصالح من خلال تعيين الأبناء أو الأقرباء في الوظائف أو توقيع عقود معهم.
- ٥) من إحدى صور تضارب المصالح تكون في حال ارتباط من يعمل لصالح الجمعية في جهة أخرى ويكون بينها تعاملات الجمعية.
- ٦) الهدايا والإكراميات التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة أو موظف الجمعية من أمثلة تضارب المصالح.
- ٧) الاستثمار أو الملكية في نشاط تجاري أو منشأة تقدم خدمات أو تستقبل خدمات حالية من الجمعية أو تبحث عن التعامل مع الجمعية.
- ٨) إفشاء الأسرار أو إعطاء المعلومات التي تعتبر ملكاً خاصاً للجمعية والتي يطلع عليها بحكم العضوية أو الوظيفة، ولو بعد تركه الخدمة.
- ٩) قبول أحد الأقارب هدايا من أشخاص أو الموظف بالجمعية قد ينتج عنه تضارب المصالح.
- ١٠) تسلم عضو مجلس الإدارة أو الموظف أو أحد أفراد عائلته من أي جهة مبالغ أو أشياء ذات قيمة

مسجلة برقم ١٠٢٤



بسبب تعامل تلك الجهة مع الجمعية أو سعيها للتعامل معها.

١١) قيام أي جهة تعامل أو تسعى للتعامل مع الجمعية بدفع قيمة فواتير مطلوبة من الموظف أو أحد أفراد عائلته.

١٢) استخدام أصول ومتلكات الجمعية للمصلحة الشخصية من شأنه أن يظهر تعارضًا في المصالح فعليًا أو محتملاً، كاستغلال أوقات دوام الجمعية، أو موظفيها، أو معداتها، أو منافعها لغير مصالح الجمعية أو أهدافها، أو إساءة استخدام المعلومات المتحصلة من خلال علاقة الشخص بالجمعية؛ لتحقيق مكاسب شخصية، أو عائلية، أو مهنية ، أو أي مصالح أخرى.

٥) الالتزامات:

على كل من يعمل لصالح الجمعية أن يتلزم بالتالي:

- ◆ الإقرار على سياسة تضارب المصالح المعتمدة من الجمعية عند الارتباط بالجمعية.
- ◆ الالتزام بقيم العدالة والتراحم والمسؤولية والأمانة وعدم المحاباة أو الواسطة أو تقديم مصلحة النفس أو الآخرين على مصالح الجمعية.
- ◆ عدم الاستفادة بشكل غير قانوني ماديًّا أو معنوًّا هو أو أي من أهله وأصدقائه ومعارفه من خلال أداء عمله لصالح الجمعية.
- ◆ تحجب المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤدي لتعارض مصالح أو توحبي بذلك.
- ◆ تبعية نموذج الجمعية الخاص بالإفصاح عن المصالح سنويًّا.
- ◆ الإفصاح لرئيسه المباشر عن أي حالة تعارض مصالح أو شبهة تعارض مصالح طارئة سواء كانت مالية أو غير مالية.
- ◆ الإبلاغ عن أي حالة تعارض مصالح قد تنتجه منه أو من غيره من يعمل لصالح الجمعية.
- ◆ تقديم ما يثبت إنهاء حالة تضارب المصالح، في حال وجوده، أو في حال طلب الجمعية ذلك.



- ٦) متطلبات الإفصاح:
١. يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين وغيرهم من الموظفين والتطوعين التقيد التام بالإفصاح للجمعية عن الحالات التالية، حيالها انتطبق، والحصول على موافقتها في كل حالة، حيثما اقتضت الحاجة، سواء انطوت على تعارض فعلي أو محتمل للمصالح أم لا:
 - يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي وغيرهم من الموظفين والتطوعين الإفصاح عن أي وظائف يشغلونها، أو ارتباط شخصي لهم مع جمعية أو مؤسسة خارجية، سواء كانت داخل المملكة أم خارجها.
 - يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي وغيرهم من الموظفين والتطوعين الإفصاح عن أي حصة ملكية لهم في المؤسسات الربحية.
 - يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي وغيرهم من الموظفين والتطوعين الإفصاح عن أي وظيفة أو مصلحة مالية أو حصة ملكية تخص أي من أفراد أسرهم (الوالدان، والزوجة، الزوجات، الزوج والأبناء، البنات) في أي جمعيات أو مؤسسات ربحية تتعامل مع الجمعية أو تسعى للتعامل معها.
 - يتعين على كل أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين وغيرهم من الموظفين والتطوعين الإفصاح للجمعية والحصول على موافقتها على أي حالة يمكن أن تتطوّر إلى تعارض محظوظ في المصالح. وتُخضع جميع هذه الحالات للمراجعة والتقييم من قبل مجلس إدارة الجمعية واتخاذ القرار في ذلك. عند انتقال الموظف إلى وظيفة رئيسية في الجمعية أو إلى وظيفة في إدارة أخرى أو غير ذلك من الوظائف التي ربما تتطوّر على تعارض في المصالح، ربما يتعين على الموظف إعادة تعبئة نموذج تضارب المصالح وأخلاقيات العمل وبيان الإفصاح في غضون ٣٠ يوماً من تغيير الوظيفة. كما تقع على عاتق الرئيس المباشر للموظف مسؤولية التأكيد من قيام الموظف بتعبئة استماره الإفصاح على نحو تام.
٢. يعرض التقصير في الإفصاح عن هذه المصالح والحصول على موافقة الجمعية عليها المسؤول التنفيذي



وغيره من الموظفين والمتطوعين للإجراءات التأدية طبقاً لنظام العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية واللائحة الأساسية في الجمعية.

٧) تقارير تضارب المصالح:

- ١) تودع جميع نماذج إفصاح أعضاء مجلس الإدارة لدى مجلس الإدارة.
- ٢) تودع جميع نماذج إفصاح موظفي أو متطوعي الجمعية لدى مدير الجمعية.
- ٣) يقدم مراجع حسابات الجمعية الخارجي تقريراً خاصاً بالأعمال والعقود المبرمة لصالح الجمعية والتي تتطوي على مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لعضو المجلس، حال طلب رئيس مجلس الإدارة ويسمن ذلك مع تقريره السنوي لأداء الجمعية الذي يقدمه للجمعية العمومية.
- ٤) تصدر الإدارة المخولة بالمراجعة الداخلية تقريراً سنوياً يعرض على مجلس الإدارة يوضح تفاصيل الأعمال أو العقود التي انطوت على مصلحة موظفي الجمعية وفقاً النماذج الإفصاح المودعة لديها. حيث إن هذه السياسة تعد جزءاً لا يتجزأ من الوثائق التي تربط الجمعية بالأشخاص العاملين لصالحها، فإنه لا يجوز مخالفتها والالتزامات الواردة بها.

٨) تعهد وإقرار:

أقر وأتعهد أنا :
سياسة تضارب المصالح الخاصة بجمعية إكرام لحفظ الطعام وبناء عليه أواقق وأقر وألتزم بما فيها وأتعهد بعدم الحصول على أي مكاسب أو أرباح شخصية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مستفيداً من موقعي كعضو مجلس إدارة أو موظف في الجمعية وبعدم استخدام أي معلومات تخص الجمعية أو أصولها أو مواردها لأغراضي الشخصية أو أقاربها أو أصدقائي أو استغلالها لأي منفعة أخرى.

التوقيع:

التاريخ: ١٤ / /

الموافق: ٢٠ / /



ملحق (١)

نموذج إفصاح مصلحة

السؤال	نعم	لا	ملاحظات
هل تملك أي مصلحة مالية في أي جمعية أو مؤسسة ربحية تعامل مع الجمعية؟			في حالة الإجابة بنعم الرجاء تعبئة النموذج رقم (١)
هل يملك أي فرد من أفراد عائلتك أي مصلحة مالية في أي جمعية أو مؤسسة ربحية تعامل مع الجمعية؟			
هل تتقلد منصباً (مثل منصب عضو في مجلس إدارة أو لجنة أو أي جهة أخرى) أو تشارك في أعمال أو أنشطة أو لديك عضوية لدى أي جهة أخرى غير الجمعية؟			في حالة الإجابة بنعم الرجاء تعبئة النموذج رقم (٢)
هل يتقلد أي من أفراد أسرتك (والدان، الزوجة، الزوجات، الزوج، الأبناء والبنات (منصباً) مثل منصب عضو في مجلس إدارة أو لجنة أو أي جهة أخرى أو يشارك في أعمال أو أنشطة أو لديه عضوية في أي جهة أخرى غير الجمعية؟			
هل قدمت لك أو لأي أحد من أفراد عائلتك هدية أو أكثر من جهة خارج الجمعية ولها صلة حالية أو مستقبلية بالجمعية سواء قبلتها أم لم تقبلها؟			في حالة الإجابة بنعم الرجاء تعبئة النموذج رقم (٣)

١٤

/ /

الرقم:
التاريخ:
الموضوع:
الشروعات:



المملكة العربية السعودية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
جمعية إكرام لحفظ الطعام بمكة
مسجلة برقم (1024)

نموذج رقم (١)

الصلحة المالية (%)	هل حصلت الشركة بعلاقة مع الجمعية	هل حصلت على موافقة الجمعية	تاريخ الإصدار المجري			رقم السجل أو رخصة العمل	المدينة	نوع النشاط	اسم النشاط
			اليوم	الشهر	السنة				

نموذج رقم (٢)

هل تحصل على مكافأة مالية نظير توليك هذا المنصب	المنصب	صاحب المنصب	هل حصلت على موافقة الجمعية	هل ترتبط الجهة بعلاقة عمل مع الجمعية	هل ترتبط الجهة بعلاقة عمل مع الجمعية	المدينة	نوع الجهة	اسم الجهة

نموذج رقم (٣)

قيمة المدية التقديرية	نوع المدية	هل ترتبط الجهة بعلاقة عمل مع الجمعية	هل قبلت المدية	تاريخ الإصدار المجري			الجهة	اسم مقدم المدية
				اليوم	الشهر	السنة		

٥١٤

الرقم:
التاريخ:
الموضوع:
الشفوعات:



المملكة العربية السعودية
الى

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
جمعية إكرام لحفظ الطعام بمكة
مسجلة برقم (١٠٢٤)

توقيع أعضاء المجلس

على الموافقة على هذه السياسة واعتمادها

م	الاسم	المهمة	التوقيع
١	أ/وليد بن محمد عبد الله المالكي	رئيس الجمعية	
٢	د/محمد بن سراج الناصري	نائب رئيس الجمعية	
٣	أ/هاني بن مقبل القرشي	المشرف المالي	
٤	أ/سلطان بن عبدالعزيز المسعودي	عضو	
٥	أ/شاكر بن أحمد الهذلي	عضو	